الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٣٩
الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/52/2)

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، ممثل شيلي الدائم، لعرض تقرير أنشطة المجلس لهذا العام (A/52/2) بالبلاغة والوضوح اللذين عهدا فيه. والتحسينات التي أدخلت على التقارير السنوية في الأعوام الأخيرة تستحق أن نعترف بها على أنها تطور إيجابي من زاوية تعزيز الصراحة والمساءلة في أعمال المجلس، وهو ما أصبح يمثل هدفا مشتركا على الصعيد العالمي.

ومع تكثيف أعمال المجلس خلال العقد الحالي، فإن هذه التحسينات في تقديم التقارير لا تصبح، في واقع الأمر، مرغوبا فيها فقط، بل عنها. وينبغي النظر إليها على أنها جزء من عملية مستمرة نأمل في أن تتواءم ونتائج المناقشات بشأن ما سمي بمسائل المجموعة الثانية التي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وبودنا أيضا أن نعرب عن التقدير لجهود الوفود التي سعت فرادى إلى إبقاء الدول الأعضاء غير الأعضاء في المجلس على أفضل علم ممكن بما يدور في المشاورات غير الرسمية. ونود أن نشكر بوجه خاص جميع رؤساء المجلس السابقين الذين تولوا مسؤولية تعميم ملخص عن أنشطة المجلس أثناء فترة رئاستهم. وفي هذا المجال فإن الدور الرائد لسفير البرتغال جدير بثناء خاص.

إن الفترة التي يشملها آخر تقرير كانت فترة نتائج متباينة من حيث قدرة المجلس على التصدي الفعال لمختلف مصادر عدم الاستقرار حول العالم. وفي بعض المناطق من العالم يبدو أن المجلس قد نجح في المساعدة في احتواء العنف بل وحتى في عكس اتجاهه. وتعتبر الحالة في أمريكا الوسطى شاهدا على ذلك. وبالاختتام

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الناجح لبعثة المراقبين العسكريين في غواتيمالا، فإن وقف إطلاق النار النهائي بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قد وفر الشروط الضرورية لتعزيز السلم والتنمية في تلك المنطقة دون الإقليمية من الأمريكتين التي تعرضت بوجه خاص لتركيبة خطيرة من النزاعات الداخلية والتداخلات الخارجية. ويسعدنا أن نلاحظ أن ذلك البرزخ بأكمله يحقق اليوم تقدما كبيرا في الجهود الرامية لتهيئة ظروف معيشة أفضل لسكانه، وأن التكامل على أساس القيم المشتركة يمضي قدما.

ولسوء الطالع لا يمكننا الإعراب عن الثقة بنفس المستوى عن الحالة في هايتي. وقد ساعد وجود الأمم المتحدة في هايتي على تحسين الحالة الأمنية في البلد وساهم في تدريب قوة شرطة وطنية. إلا أنه في غياب مؤشرات أوضح عن إعادة التأهيل الاقتصادية وإعادة البناء - وهو ما يحتاج بشدة إلى دعم المجتمع الدولي الثابت - سيواجه المجلس صعوبة في وضع ذلك البلد على طريق مستدام نحو الانتعاش المؤسسي الكامل. وأملنا أن تستطيع هذه الأمة الكاريبية، التي يكن لها البرازيليون إعزازا طبيعيا، أن تبنى على الاستقرار النسبي الذي ساد في الأعوام الثلاثة الماضية وأن تخرج قريبا من قائمة الدول التي تبذل من أجلها جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

ونتطلع إلى إلغاء البند الأخير من جدول أعمال المجلس المتعلق بالحالة في الأمريكتين، كتعبير عن النهضة الديمقراطية القائمة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه مع دخول بروتوكول واشنطن الملحق بميثاق منظمة الدول الأمريكية حيز النفاذ مؤخرا، سيكون تحت تصرف نصف الكرة الغربي صك قوي للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها الحكومات المنتخبة ديمقراطيا.

لقد كرس المجلس قدرا كبيرا من اهتمامه لأفريقيا في العام الماضي. والاجتماع الوزاري الذي عقده المجلس مؤخرا تحت رئاسة الولايات المتحدة، شكّل تجربة حسنة التوقيت ومفيدة في تقييم الاتجاهات الراهنة في قارة تمر بتحولات هامة جدا. وإن مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في وقت سابق من هذا العام رحب به عديدون باعتباره حدثا دل على عصر جديد من التعاون المتنامي بين جيل من الزعماء عقدوا العزم على التصدي للعديد من التحديات التي تواجههم. ولا بد أن يتعلم مجلس الأمن كيف يستغل الموارد السياسية الجديدة التي برزت في أعقاب القضاء على الفصل العنصري في أفريقيا، ولا بد أن يعمل عن كثب مع الزعماء الذين يلتزمون بالسلام والديمقراطية. وغني عن القول إن هذا المناخ السياسي المؤاتي نسبيا سيتبدد بسرعة إذا كرّس المجتمع الدولي جل اهتمامه للمسائل الأمنية ولم يهتم بالمصاعب الكثيرة التي تواجهها القارة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

ثمة عدد من التطورات الإيجابية في بعض الأجزاء من أفريقيا يتزامن مع عدد من التطورات الأخرى التي لا تزال مدعاة للقلق. ففي ليبريا، سمحت العملية الانتخابية الناجحة بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، وباتت احتمالات المصالحة هي الأفضل منذ سنوات. وفي الصحراء الغربية، يحرز تقدم نحو الوفاء بشروط إجراء الاستفتاء ، مع الدور النشط الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام، السيد جيمس بيكر.

وتظل أنغولا مصدر قلق كبير لحكومتي. وإن فرض جزاءات إضافية على الطرف الذي يُقصر باستمرار في الوفاء بالتزاماته وفقا لبروتوكول لوساكا بات أمرا يتعذر تجنبه. والبرازيل، بوصفها مساهما رئيسيا بالقوات لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بأشكالها المختلفة، وبوصفها دولة شقيقة للدول الناطقة بالبرتغالية، لا يسعها إلا أن تؤكد عدم ارتياحها العميق إزاء التوتر الذي يبدو أن لا نهاية له في أنغولا، وتعرب مرة أخرى عن عزمها على مواصلة دعم الجهود الجادة المبذولة من أجل تهيئة الظروف الضرورية لإحلال السلام والازدهار لجميع الأنغوليين.

وبما أنني تناولت موضوع الإجراءات المتخذة وفقا للفصل السابع من الميثاق، أود أن أذكر أننا نتابع باهتمام الميل إلى وضع الحالات الداخلية التي لا تترك أثرا واضحا على الأمن الإقليمي أو الدولي في ذلك الإطار. ولقد قيل قبل فترة ليست بعيدة أن الصحافة الدولية كانت مسؤولة عن إدراج بنود في جدول أعمال المجلس، وعلّق بعض الممثلين، وليس تماما على سبيل المزاح، أن شبكة سي إن إن أصبحت العضو السادس عشر في مجلس الأمن. غير أننا شهدنا في الآونة الأخيرة جدا ظاهرة

مختلفة، هي أن حالات لم يرد ذكرها أبدا على الصفحات الأولى من الصحف الرئيسية توضع في سياق الإطار الذي يخصصه الميثاق للتهديدات البالغة الخطورة للسلم والأمن الدوليين. وكنا نفضل، على سبيل المثال، لو وضع الإجراء الإقليمي الذي أذن به المجلس لتحسين الظروف الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وضع في سياق التسوية السلمية للنزاعات. وإن الإجراءات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق، سواء كانت ذات طبيعة غير عسكرية من قبيل الجزاءات، أو كانت تتعلق باستعمال القوة، يجب أن تظل خيارا لا يلجأ إليه إلا في نهاية المطاف، ولا يتعين التفكير فيه إلا بعد أن تفشل جميع الجهود التي تبذل بموافقة الأطراف من أجل إنقاذ السلام عن طريق الدبلوماسية وحفظ السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم خفض عتبة اللجوء الى الفصل السابع من الميثاق، وأن يحول بين اللجوء غير المدروس بعناية الى التدابير القسرية وتعريض مصداقية المجلس للخطر.

إن الصراعات اندلعت في يوغوسلافيا السابقة واتصفت بمنتهى العنف في بداية هذا العقد لا تزال تسبب مضاعفات لها في جمهوريات البلقان المستقلة حديثا. وثمة دروس يتعين استخلاصها من عدم وجود خطة متماسكة في البداية لدى المجلس للتصدي لمأساة البلقان، ولا يزال يتعين أن يترسخ تنفيذ اتفاق دايتون للسلام باعتباره اتفاق المصالحة في البوسنة الذي لا يمكن عكس مساره، ويحتفظ مجلس الأمن بدور أساسي في الإبقاء على الحالة في البلقان قيد النظر الوثيق في الأشهر المقبلة، بالتنسيق عن كثب مع جميع الجهود الأخرى التي تُبذل في المنطقة.

إن البرازيل ستعود الى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير المقبل لفترتها الثامنة التي تستغرق سنتين بوصفها عضوا غير دائم فيه. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا بالاضطلاع بهذه المسؤولية امتثالا كاملا منا لتمسكنا التقليدي بمقاصد الميثاق ومبادئه، وكدولة تعيش في سلام مع جميع جيرانها الـ ١٠ طوال أكثر من ١٢٠ عاما. ونود أيضا أن نعرب عن تصميمنا على بذل قصارى جهدنا لنرتقي الى مستوى الثقة التي وضعتها الجمعية العامة فينا مرة أخرى، عن طريق الإبقاء على اتصالاتنا الوثيقة قائمة مع غير الأعضاء، فرادى ومجموعات، وعن طريق متابعة العمل الذي يحاول العديدون من خلاله تعزيز شفافية المجلس وإخضاعه للمساءلة في السنوات الأخيرة. وسوف نكرس اهتماما خاصا لتصميم القنوات المناسبة لإقامة اتصالات وثيقة ومستمرة مع أصدقائنا في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية إظهار شواغلهم على نحو كاف، قدر استطاعتنا، وبغية إبقائهم على اطلاع على عملية صنع القرار في المجلس. ولما كان بلدنا مشهورا بسجل ثابت في بناء توافق الآراء. فإننا نتطلع الى التعاون مع الأعضاء الآخرين في المجلس لترجمة التوقعات التي تولّدت مع انتهاء الحرب الباردة الى بيئة دولية أكثر سلما وتعاونا للجميع.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي ببعض الملاحظات الموجزة عن الموضوع الهام المتمثل في توسيع مجلس الأمن. فبعد أربع سنوات من المناقشة المكثفة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، اكتسبت عملية إصلاح مجلس الأمن زخما في السنة المعاصرة عن طريق إجراء مداولات شفافة استفادت استفادة كبرى من وجود قيادة حازمة. والمسائل باتت الآن معروفة جيدا. وإن وضع عراقيل إجرائية مصطنعة أمام إصلاح مجلس الأمن عن طريق اتباع أساليب المماطلة وإجراء مناورات مباغته ليس عملا بناء. هذا السبيل سبيل خاطئ ولا يفضي الى إيجاد مجلس أمن أكثر تمثيلا وشرعية، المجلس الذي تطمح إليه الأغلبية الكبرى من أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما من العالم النامي.

السيد ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد درسنا تقرير مجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة باهتمام كبير، ونود أن نشكر جميع أعضاء المجلس على الجهود الدؤوبة التي بذلوها من أجل توطيد دعائم السلام والأمن حول العالم. إن التقرير يبرز التقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في إحلال السلام والاستقرار في عدة مناطق من العالم.

إن السلامة والهدوء، مهما كانا هشين وضعيفين، يسودان الآن منطقة البلقان بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي. فمجلس الأمن بما لديه من حكمة توصل الى نتيجة مفادها أن استمرار وجود حفظة السلام الدوليين في البوسنة والهرسك وفي شرق كرواتيا على حد سواء أمر لا غنى عنه لتهيئة جو يفضي الى الحوار

السلمي والمصالحة في البلقان. ويسلّم المجلس بأنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير قبل أن تصل عملية السلام في البلقان الى نقطة اللاعودة. فقوة تثبيت الاستقرار في البوسنة لا تزال تعمل بامتياز، وينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها. والأمر كذلك في شرق كرواتيا، حيث تمكنت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية من تجريد المقاتلين من السلاح وتسريحهم، وأحرز بالتالي تقدم كبير في عملية السلام في المنطقة.

إن كل شيء يشير الى مستقبل مبشر بالخير في هايتي نظرا لتصميم المجتمع الدولي على تعزيز الحكم الديمقراطي في تلك الدولة الكاريبية. وينبغي منع المشاجرات السياسية مؤخرا التي حدثت مؤخرا من عرقلة السلام الذي تحقق من جديد في هايتي. ولكن، في التحليل النهائي، يجب على شعب هايتي نفسه أن يسعى على نحو دؤوب الى تعميق جذور الديمقراطية التي اكتسبها بعناء عن طريق تحقيق المصالحة الوطنية وشجب ثقافة الإفلات من العقاب.

عندما اندلع القتال في ألبانيا في وقت سابق من هذا العام، تحرك مجلس الأمن بسرعة وفي الوقت المناسب لإطفاء نيران الحرب التي كان بإمكانها أن تطبق على المنطقة بأسرها، واتخذ القرار ١١٠١ (١٩٩٧) الذي أذن بتدخل قوة متعددة الجنسيات للحماية في ألبانيا. ونتمنى أن يصبح الإجراء العاجل هذا سمة من سمات المجلس في جميع - وأكرر جميع - حالات الصراع.

وأفريقيا من الواضح أنها كانت أقل حظا من مناطق أخرى من العالم في تلقي التزامات على نفس القدر من القوة لحل صراعاتها. فخلال فترة السنتين اللتين خدم فيهما بلدي في مجلس الأمن ما بين عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦ بات جليا أن عدم وجود استجابة حازمة من المجلس لحل الصراعات الدولية قد يكون له آثار وخيمة العاقبة في الأمد الطويل. وقد ثبت ذلك بوضوح في أفريقيا الوسطى حيث سُمح للصراع الذي نشب في رواندا في عام ١٩٩٤ بأن يعتمل ويتقد حتى تدهور إلى محرقة هائلة مورست فيها إبادة الأجناس.

وقد تدهورت الحالة هناك وتعصف بالمنطقة الآن أعمال عدائية أطاحت بالحكومة تلو الأخرى. ومن غير الواضح إلى أين تمضي بنا هذه الدوامة وإن كان بالإمكان وضع حد لها. ويحتاج الأمر إلى القيام بعمل ما قبل أن تأتي هذه الدوامة السياسية والعسكرية على جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. لقد أضاع المجلس فرصا عديدة لمنع الصراع من الانتشار ومن تهديد أمن المنطقة دون الإقليمية بأكملها. وإذا لم يتم عمل شيء وعلى وجه السرعة لوضع حد للحالة في هذه المرحلة قد نُصدم في الغد بعنف ذي أبعاد فظيعة. ونحن نعتقد أنه لا توجد دولة عضو واحدة في هذه المنظمة تريد أن تشهد هذه العاقبة.

في الآونة الأخيرة شهد المجلس بعدم اكتراث يبعث على الصدمة انغماس شعب الكونغو (برازافيل) في حمام دم. وإن إصرار المجلس على قيام الميليشيات الكونغولية بإعلان حالة وقف إطلاق النار واحترامها لها قبل أن ترسل الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام في مطار برازافيل كان، في رأينا، خاليا من الشعور بالمسؤولية من جانب جهاز في هذه المنظمة تتمثل مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن في العالم، بما في ذلك أفريقيا.

ويتعين على مجلس الأمن أن يطبق معايير موحدة على كل حالات الصراع في جميع أنحاء العالم. ومن الواضح أنه لا يكفي مجرد توجيه نداءات إلى الأطراف المتصارعة بممارسة ضبط النفس وحل خلافاتها بالطرق السلمية، كما حدث بالنسبة للصراعات الأخيرة في أفريقيا الوسطى. إن هذا النهج لم يثمر أبدا.

حان الوقت لمعالجة مشاكل المنطقة دون الإقليمية بشكل مباشر وعملي بما في ذلك إنهاء الصراعات نفسها واستعادة الحكم الديمقراطي واحترام القانون الإنساني الدولي وحماية حقوق الإنسان. ولسوء الحظ، لا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى غير مكترث حيال حالات نجد فيها أن الحكومات المنتخبة ديمقراطيا يطاح بها مع إفلات مطلق من العقاب، وحيال حالات لا يوجد فيها أي ذرة من الاحترام لحرمة حياة الإنسان.

وعندما نظرت الجمعية العامة تقرير مجلس الأمن في العام الماضي كان وفدي من بين تلك الوفود التي لم تكن راضية عن الطبيعة الوصفية للتقرير. ولسوء الحظ ما زال التقرير يُعرض بنفس الطريقة هذا العام. والتقرير بشكله الراهن لا يعطي القارئ صورة واضحة

عن أنشطة المجلس في بحر العام المنصرم. ونعتقد أن هناك سبلا يمكن اتباعها لجعل عمليات المجلس أكثر علانية وشفافية دون الإضرار بفاعلية المجلس. ومن بين هذه السبل إعداد تقرير أكثر وضوحا واختصارا. وفي ظل هذه الظروف من الواضح أن إصلاح مجلس الأمن بكل أبعاده أمر تحتمه ضرورات عصرنا. وفقط من خلال الإصلاح يمكن لتقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة في طبيعته وشكله، ضمن أمور أخرى، أن يتخذ شكل وثيقة غنية بالمعلومات وذات توجه عملي. ولا بد أن يتواءم المجلس مع الحقائق الدولية في عالم اليوم لكي يحافظ على أهميته ويكون مستجيبا لآمال وطموحات البشرية في السلام العالمي اليوم. ويتعين علينا أن ننتقل إلى مرحلة المفاوضات في عملية إصلاح مجلس الأمن.

السيد كرايتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعت باهتمام كبير للبيانات التي سبق الإدلاء بها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ولا بد لي أن أقول إن الكثير منها يتوافق مع آراء وفد استراليا. وأشير بوجه خاص إلى تلك الآراء المتصلة بأهمية توفير المزيد من العلنية والشفافية في أعمال مجلس الأمن.

وأود، على وجه الخصوص، أن أسجل تقدير استراليا لجهود جمهورية كوريا وسائر أعضاء مجلس الأمن الذين بذلوا جهدا خاصا لتلبية احتياجات العضوية الأوسع للأمم المتحدة. ولقد لفت نظري بوجه خاص إشارة السفير بارك سو غيل إلى المنتظرين المتلهفين، أي الناس الذين يتعين عليهم أن ينتظروا خارج قاعة المجلس لمعرفة بعض المعلومات من شفاه أولئك الذين يغادرون القاعة.

وأود أن أدلي بنقطتين رئيسيتين بعد ظهر اليوم. أولا، نحيط علما بالشواغل التي أثارها العديدون حول جدوى التقرير السنوي وأتفق معها اتفاقا جوهريا. هذه وسيلة هامة جدا لنقل المعلومات التي أعتقد أنه من حق غير أعضاء المجلس الكامل أن يتلقوها. لذلك فإننا نرحب بالتغييرات التي تم التلميح إليها بالنسبة لتقرير العام القادم، على النحو المشار إليه في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

كما يسرنا بوجه خاص التقييمات الشهرية، وهي ابتكار أدخله الرئيس البرتغالي للمجلس ونحن نشيد به. وستظهر الآن على شكل إضافة للتقرير السنوي. وهذه التقييمات الشهرية الجديدة التي بدأت في تموز/يوليه تطور نرحب به، وهي توفر معلومات أساسية مفيدة حول تطورات المسائل التي نوقشت في المجلس. وهذه التقييمات الشهرية، في رأينا، مساهمة إيجابية في تطبيق مبدأي العلنية والشفافية.

والنقطة الثانية التي أود إثارتها هي أن أستراليا توافق على الأهمية التي أولتها وفود أخرى للإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس المجلس بعد جلسات المشاورات غير الرسمية التي يعقدها المجلس. وهذه الإحاطات الإعلامية، وهي جزء أساسي في تنفيذ مبدأ العلنية والشفافية، تعد مصدرا هاما جدا للمعلومات. ولهذا فإنه من الحيوي أن تكون هذه الإحاطات الإعلامية مفصّلة بقدر الإمكان وأن تجري في الحال. وتريد استراليا - وأنا على ثقة من أن العديد من الوفود الأخرى تشاطرها في ذلك - أن ترى ترتيبا أكثر منهجية وتنظيما لهذه الإحاطات الإعلامية - وبعبارة أخرى لتلبية احتياجات الناس الذين أطلقنا عليهم "المنتظرين المتلهفين".

وبعض الوفود قد أشارت من قبل وفي محافل أخرى إلى حقيقة أن هذه الإحاطات الإعلامية هي عملية ذات اتجاهين. وهنا فإن هذه الوفود محقة تماما في الإشارة إلى أن هذه الإحاطات الإعلامية لا يحضرها كثيرون في بعض الحالات. بيد أنني أعتقد أن ممثل ماليزيا أبدى نقطة وجيهة جدا هذا الصباح عندما قال إن الافتقار إلى الاهتمام ربما يعود، على الأقل جزئيا، إلى أن هذه الإحاطات الإعلامية ليست غنية بالمعلومات أو أنها لا تتجاوز المعلومات التي سبق أن أعطيت لوسائط الإعلام في وقت سابق من ذلك اليوم.

وأعتقد أن باستطاعتنا أن نفعل ما هو أفضل بعض الشيء، ونود أن نرى ترتيبا أكثر تنظيما وأفضل توجها نحو تلبية احتياجات أعضاء هذا المحفل، بدلا من احتياجات الصحافة.

وأسارع الى القول بأن هناك بالطبع استثناءات كثيرة، وتود استراليا أن تشكر أولئك الأعضاء في مجلس الأمن الذين بذلوا جهدا دؤوبا لإبقاء العضوية العامة على علم ودراية. ونشكرهم جزيل الشكر على ذلك.

وبإيجاز، لقد أحرز بعض التقدم في تحقيق قدر أكبر من الانفتاح والشفافية، واستراليا، وأنا واثق بأن بقية الدول أيضا، ترحب كثيرا بهذا التقدم. ويحدونا الأمل في أن نستطيع البناء عليه وننتطلع الى عملية أفضل في المستقبل.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة للنظر في تقرير مجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة والذي يغطي الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للسفير سومافيا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه الواضح والدقيق لتقرير المجلس. وأن اليابان، بوصفها عضوا في المجلس، يسرها أن تضم نفسها الى هذا العرض الذي قدمه.

وفي البداية، أود أن أؤكد على أن اليابان تعلق أهمية كبيرة على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وبصورة خاصة، أيد وفدي باستمرار تقوية أواصر العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة وتعزيز شفافية عمل مجلس الأمن. ومن أجل هذا الغرض بالذات، على سبيل المثال، عقدت اليابان خلال توليها رئاسة المجلس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي جلسات إعلامية يومية حول عمل المجلس للدول المهتمة التي لم تكن أعضاء فيه. وقد أوضحت هذا الموقف بجلاء أثناء مناقشات إصلاح مجلس الأمن. وفي الوقت ذاته، تؤكد اليابان على أنه ينبغي معالجة تحسين العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة باعتبار ذلك جزءا من المجموعة الشاملة التي تعالج أيضا مسألتي تكوين مجلس الأمن وتوسيع عضويته.

ومنذ أن أصبحت اليابان عضوا في المجلس في كانون الثاني/يناير، ما فتئت تشارك بنشاط في المناقشات المكثفة حول هذا الموضوع. وفي حزيران/يونيه أمكن التوصل الى اتفاق مفاده أن يقدم تقرير المجلس الى الجمعية العامة في السنوات القادمة في شكل جديد. وكما بين السفير سومافيا بصورة مفصلة، يمكن أن يتضمن التقرير تدابير إصلاحية ملموسة، مع تقييمات موجزة من الممثلين الدائمين الذين كانوا رؤساء لمجلس الأمن، تلحق به كإضافة، وتدرك اليابان أن هذا الاتفاق الذي استجاب لنداء الكثير من البلدان من أجل تحسين تقرير مجلس الأمن، يمثل خطوة هامة الى الأمام. وقرر مجلس الأمن مرة أخرى مواصلة دراسة هذه القضية واستعراضها بهدف زيادة تحسين وثائقه واجراءاته. واليابان، من جانبها، ستواصل تأييد ذلك المسعى القيّم.

وفي الختام، أود أن أذكّر بالهدف الرئيسي للإصلاح، وهو تعزيز مهام الأمم المتحدة ككل، ومن السبل الجوهرية لتحقيق تلك الغاية جعل أنشطة مجلس الأمن أكثر فعالية عن طريق تعزيز أساليب عمله - بما في ذلك علاقاته مع الجمعية العامة - وبتوسيع عضويته وإصلاحه. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، بأن اليابان ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف، حتى يكون المجلس قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته لصون السلم والأمن في العالم، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أوجز رئيس مجلس الأمن، السفير سومافيا، عرض العناصر الرئيسية للتقرير الحالي لمجلس الأمن وأشار الى المسائل ذات الصلة التي عالجها خلال الفترة قيد النظر والمتعلقة بتحسين أساليب عمل المجلس.

وترحب البرتغال بالقرار الذي اتخذه المجلس الذي سيقدم بموجبه، بدءا من العام المقبل، نوعا جديدا من التقرير السنوي من مجلس الأمن الى الجمعية العامة. والنوع الجديد سيشمل تحليلا أكثر يسرا على القارئ لأعمال المجلس، وترفق بالتقرير كإضافة له تقييمات شهرية موجزة من جانب الرؤساء السابقين للمجلس.

وكان من دواعي سرور وفدي أن يسهم في تحقيق هذه النتيجة للمناقشات التي أجراها أعضاء المجلس هذا العام في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية. ونعتقد أن هذا الاتفاق لا يشكل ردا جادا من المجلس على التدابير المحددة المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/١٩٣ فحسب بل يعد أيضا خطوة إيجابية صوب تعزيز شفافية عمل المجلس.

وهذه عملية تدريجية دينامية، ويمكن بالتأكيد تحقيق المزيد. وعلى سبيل المثال، ومنذ العام الماضي تضمن التقرير السنوي إشارات إلى أنشطة لجان الجزاءات. وبالتالي يبدو أن من المعقول أن نتوقع

إرفـــاق تقارير تلك اللجـــان بالتقرير السنوي لمجلس الأمن.

وحيث أن البرتغال عضو في المجلس منذ كانون الثاني/يناير، بوسع وفدي الآن أن يدرس ممارسات المجلس من منظور داخلي، وقد قدم الى أعضاء المجلس عددا من الملاحظات لمناقشتها. وتتعلق أحداها بالطريقة التي تتطور بها حاليا عملية صنع القرار في الجلسات غير الرسمية، والمسماة مشاورات المجلس بكامل هيئته. ومن خلال تجربتنا، فإن شيوع المشاورات غير الرسمية لم يحقق مكاسب جوهرية في تعجيل عمل المجلس أو جعله أكثر كفاءة. وانما جعل المجلس أقل شفافية ووسع الفجوة بين المجلس وبقية الأعضاء.

والمشاورات غير الرسمية يمكن، بل ينبغي، عقدها عندما تكون ضرورية لمساعدة الأعضاء في دراسة بعض القضايا، كما يحدث في أي جهاز آخر في الأمم المتحدة. ولكن ينبغي ألا تحل بصورة منهجية محل الجلسات الرسمية العادية للمجلس، التي يمكن فيها للأعضاء أن يدلوا بآرائهم حول القضايا قيد النظر وأن يستمعوا الى أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، إذا قرر المجلس ذلك. ومن الناحية الأخرى، ووفقا للميثاق والنظام الداخلي المؤقت الحالي، يمكن للمجلس دائما أن يجتمع في جلسات رسمية سرية، عندما تكون السرية لازمة. ومن الواضح أنه لا بد من إيجاد توازن في هذا الموضوع.

وفي الواقع، أن العنصر المميز الرئيسي الذي يميز الجلسات الرسمية عن المشاورات غير الرسمية بكامل هيئة المجلس هو عدم وجود محاضر مكتوبة في الحالة الأخيرة. ونحن نعتقد أن التخلص من المحاضر المكتوبة، الذي أصبح الممارسة المتبعة حاليا بسبب أن معظم عمل المجلس يجري في جلسات غير رسمية، لا يسهم في تعزيز مصداقية المجلس. فالمحاضر لا تعزز اتساق قرارات المجلس فحسب بل تؤكد أيضا مسؤولية كل عضو، الأمر الذي يضمن مساءلتهم أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة.

والجلسات الرسمية، سواء كانت علنية أو سرية، بمحاضر مكتوبة ستحسن الشفافية. ووفقا للميثاق، يحق لجميع أعضاء الأمم المتحدة متابعة أنشطة المجلس عن كثب. وينبغي أن يكون بوسعهم الحصول على المعلومات مباشرة بحضور الجلسات الرسمية العادية وأن يحصلوا أيضا على محاضر مكتوبة يعول عليها، بما فيها محاضر الجلسات المعقودة بشكل سري، إذا أقر المجلس رغباتهم الخاصة هذه.

وفي رأينا أن الممارسة الجارية التي تجمع فيها الدول غير الأعضاء المعلومات عند نهاية مشاورات المجلس بكامل هيئته ممارسة غير ملائمة بتاتا. فمن السهل تحريف المعلومات أو عرضها من جانب واحد، ولسوء الطالع أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تختار هذه الطريقة لجمع المعلومات، بدلا من حضور جلسات الإحاطة الإعلامية اليومية التي تعقدها رئاسة المجلس، والتي ينبغي أن توفر بالفعل معلومات وافية.

وهناك طريقة أخرى لزيادة مساهمة عضوية الأمم المتحدة بأجمعها في أنشطـــة وقرارات المجلس، كما ركزت على ذلك وفـــود أخـــرى، وهي كفالـــة المشاركة النشطة للبلدان المساهمة بقوات في مرحلة صنع القرار أثناء مداولات المجلس المتعلقة بعمليات حفظ السلام أو فرض السلام. ونحن لسنا وحدنـــا فـــي إحساسنا بعدم الارتياح إزاء الطريقة التي تجرى بها اجتماعات البلدان المساهمة بقوات في الوقت الراهن.

وهناك جانب آخر ذو صلة بالموضوع وجـــه وفدي أيضا انتباه المجلس إليه، ويناقش حاليا في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية، ويتعلق هذا الجانب باستخدام - أو في الواقع ســـوء استخدام - ما يسمى باجتماعات "صيغة أريا".

ويتضح لنا، بطريقة ما، أن أفكارا خاطئة قد انتشرت بين عضوية الأمم المتحدة، بل وبين أعضاء المجلس، عن هذه الآلية المفيدة للغاية. فقيمة اجتماعات "صيغة أريا" تكمن بالتحديد في الطريقة غير الرسمية والمرنة لنقل المعلومات والإسهام من جانب جهات فاعلة من غير الدول بصفة أساسية، إلى المجلس مباشرة. وأهم مصدر موثوق بشأن صيغة الاجتماعات هذه - وهو واضع الصيغة نفسه، السفير دييغو أريا - أكد مؤخرا لأعضاء المجلس في اجتماع عقد وفقا لصيغة أريا نظمته البرتغال، أن هذا ما صممت له الصيغـــة، مثل البدء بضيوف مثل قسيس بوسني، وبرلماني بريطاني بشأن حالة سكان

الأهوار في العراق، وممثل لمنظمة "رصد أفريقيا غير الحكومية".

غير أننا نجد في قوائم اجتماعات صيغة أريا التي استطعنا تتبعها منذ عام ١٩٩٣ عندما ابتدأت، على الأقل ١٠ رؤساء دول وحكومات وأكثر من ١٥ وزيرا. وهذا يعني أن نحو ٦٠ في المائة من كل الضيوف، حتى الآن، كانوا ممثلين لـــدول أو حكومات. فهل كلهم فضلوا صيغة أريا، إذ يعلمون أنه لن تكون هناك محاضر مكتوبة؟ وهل كانوا يدركون تماما الآثـــار المترتبـــة على ذلك الشكل غير الرسمي؟ ولِم لَم تخصص لهم اجتماعات رسمية للمجلس كما تنص على ذلك المادتان ٣١ و ٣٢ من الميثاق والمادتان ٣٧ و ٣٨ من النظام الداخلي المؤقت.

وسيسعدنا أن نشاطر الوفود المهتمة ورقة تتضمن مزيدا من التفاصيل عن وجهات النظر البرتغالية بشأن استخدام ومزايا صيغة أريا، التي نجد فيها أداة ذات إمكانية رائعة. وهنا أود فقط أن أشدد على أننا نعتقد أن اجتماعات صيغة أريا ينبغي أن تستخدم حيثما كانت هناك حاجة إلى المحافظة على الطابع غير الرسمي. فهي غير رسمية بطبيعتها. ولذلك ينبغي ألا نحاول وضع معايير لتنظيمها. فهي لها وظيفتها الخاصة في إطار الأنشطة غير الرسمية لأعضاء مجلس الأمن. ولكن استخدامها ينبغي ألا يحرم من استخدام الآليات الرسمية الأخرى التي ينص عيها الميثاق والنظام الداخلي المؤقت.

والبرتغال بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن تشاطر أغلبية أعضاء الأمم المتحدة شاغلا خاصا يتعلق بشفافية مجلس الأمن. والواقع أن تجربتنا في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير الماضي قادتنا في هذا الصدد إلى أن نستنتج مدى أهمية تعزيز الاستعراض الجدي لوسائل عمل المجلس اذا كنا نرغب فعلا في تعزيز شفافيته ومصداقيته وكفاءته. وهذا على وجه الخصوص أمر في غاية الأهمية في الوقت الذي يشغل فيه مجلس الأمن حيزا كبيرا في جدول الأعمال العالمي لإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي ألا يكون لدينا أي وهم في أنه إذا ظلت أساليب عمل المجلس كما هي، فإن توسيع المجلس في حد ذاته لن يأتي بجهاز أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة ومصداقية.

السيدة دوندي أودينغا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بتقرير مجلس الأمن لهذا العام المرفوع إلى الجمعية العامة والمتضمن في الوثيقة A/52/2، ونحن ممتنون لرئيس مجلس الأمن السفير سومافيا ممثل

شيلي لعرضه له. وفي هذه الفترة انتخبت كينيا لدورة مدتها سنتان في مجلس الأمن ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

لقد أصبح تقديم مجلس الأمن لتقرير سنوي ممارسة مفيدة تمكن عضوية الأمم المتحدة من تقييم عمل المجلس. وفي هذا الصدد لا يحتاج التقرير الحالي إلى تفصيل من حيث كمية العمل الذي تمت تغطيته خلال تلك الفترة. ورئيس مجلس الأمن أطلعنا في عرضه صباح اليوم على التقدم المحرز حتى الآن في تحسين محتوى وقيمة التقرير، وكذلك على الخطوات الإضافية التي يتعين اتخاذها لكفالة أن تلبي إجراءات وضع تقارير المجلس طموحات جميع أعضاء الأمم المتحدة التي أعربوا عنها في قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١ لعام ١٩٩٦.

وستقتصر مساهمتنا في هذه المناقشة بشأن التقرير، وبالتالي فيما يتعلق بتعزيز شفافية أساليب عمل المجلس، على ملاحظة عدد من المسائل المحددة. فنحن نعتقد أن نتائج الفريق العامل غير الرسمي عندما تنفذ بالكامل ستكون أولى الخطوات صوب جعل الإجراءات الحالية أكثر شفافية وتزويدا بالمعلومات. وستشمل التقارير أيضا على التقييمات الشهرية لأعضاء المجلس في شكل إضافات.

وإن قرار إدراج التقييمات الشهرية في شكل إضافة إلى تقرير المجلس عمل مفيد جدا، وقد بدأ في حزيران/يونيه من هذه السنة. ويعتقد وفدي أن إضافة تحليلية إلى التقرير من شأنها أن توفر نظرات ثاقبة في الموضوعات، وتمكن بالتالي من قراءة أفضل للحالات المعنية وكذلك الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ونعتقد اعتقادا قويا بأن هذه التقييمات من شأنها أن تمكن الدول الأعضاء الأخرى من الإطلاع على تفكير المجلس والاتجاهات الراهنة فيه.

ويتفق وفدي مع تقييم السفير سومافيا بأن جلسات الإحاطة الإعلامية التي تعقدها الرئاسة والمفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة لا تحظى بحضور كبير في كل الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك تصطدم الاستفسارات عن المسائل المعروضة على المجلس بقيود السرية التي تحيط بالمشاورات غير الرسمية. وبالتالي فإن أي تقرير عما يجري في اجتماعات المجلس غير الرسمية قد لا يكون مفيدا للدول الأعضاء. ولذا فنحن نتفق مع الرأي بأننا ينبغي أن نتمكن من تحسين فائدة ونطاق هذه الاجتماعات بالعمل معا.

ونود أن نعلق بإيجاز على مسألة أخرى تتعلق بالبيانات التي يصدرها رئيس المجلس إلى الصحافة. فخلال رئاسة كينيا لمجلس الأمن في شباط/فبراير من هذه السنة أفهمنا بأن الإدلاء ببيانات إلى الصحافة والدول الأعضاء يعني إضفاء الطابع الرسمي على أمر غير رسمي. ذلك أنه ما دامت المشاورات غير رسمية، فإن أي شيء مكتوب بعد ذلك، حتى وإن قرئ للصحافة وقدم باعتباره موقفا مقبولا لكل أعضاء المجلس، هو أمر غير ملائم، لأنه اتخذ مظهرا رسميا. وعلى العكس من ذلك، نعتقد أنه اذا تلي بيان للصحافة، فينبغي أن يكون من الملائم توفير البيان لأعضاء الأمم المتحدة الحاضرين في الإحاطة الإعلامية، الذين ينبغي أن نكون أكثر استجابة تجاههم.

أما اجتماعات الدول المساهمة بقوات فتميل إلى أن تكون رسمية، وأحيانا، في الواقع، تميل إلى أن تكون شكلية، إذ يجري حل مشاكل قطرية فردية على صعيد الأمانة العامة. وتقوم الحاجة الى جعل هذه الاجتماعات أكثر دينامية وأهمية وفائدة وفعالية لجميع الأطراف المعنية. ونعرف أيضا أن مقترحات كثيرة أخرى بشأن أساليب عمل المجلس طرحت في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية وتتطلع الى مناقشتها مع الوفود الأخرى.

واسمحوا لي بمناقشة ما لاحظناه من اتجاه يبعث على القلق فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتصلة بأفريقيا، والتي تشكل الآن ٦٥ في المائة من أعمال مجلس الأمن. لقد انقضت ١٠ أشهر على شغل كينيا مقعدها في مجلس الأمن. وإن المنطق وإمكانية التنبؤ، اللذين كانا يحكمان العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة، تبددا الآن وحلّت محلهما حالة لا تخضع لقواعد ومفتوحة لكل من أراد، مع كل ما يترتب عليها من آثار بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين. ففي أفريقيا مثلا، رأينا حكومات منتخبة ديمقراطيا، وكذلك دكتاتوريات، أطيح بها بالوسائل العسكرية. وشهدنا دولا تقوم بغزو دول أخرى ويمر ذلك بإدانة مخففة أو دون أية إدانة من جانب

المجتمع الدولي، بل إننا لاحظنا في بعض الحالات، تأييدا ضمنيا لهذه الأعمال غير المشروعة.

وأصبح من الواضح أن طريقة استجابة المجتمع الدولي للأحداث ذات أهمية بالغة بالنسبة لتطور هذه الأحداث. ففي حالة سيراليون، شجب المجتمع الدولي هذا الانقلاب بالإجماع ودون تحفظ. وبالتالي يتوقع خلال ستة أشهر، أن يعاد تنصيب النظام الشرعي وأن يعود الجنود الى ثكناتهم. إلا أنه في المقابل، وفي حالة الكونغو (برازافيل) كانت إدانة المجتمع الدولي للإطاحة بحكومة الرئيس ليسوبا المنتخبة ديمقراطيا فاترة الى حد مدهش. وقبل شهور قليلة، وعندما اشتدت حدة الأزمة، طالب الأمين العام بوزع عاجل لقوة حفظ السلام في الكونغو (برازافيل). وهذه المطالبة، التي أيدها وفد بلادي، لم تلق آذانا صاغية. وإننا نسأل أنفسنا ماذا حدث لمبادئ احترام سيادة الدول وسيادتها الإقليمية هذه المبادئ العزيزة جدا الى قلوبنا والتي ندافع عنها بقوة؟ هل تخلينا عنها؟ أم أننا سنطبقها على نحو انتقائي؟ وإننا نرى أن هذا الاتجاه سيقوض السلطة الأخلاقية التي يمكن من خلالها للجمعية ولمجلس الأمن أن يتحدثا ضد الأنظمة غير الشرعية. وتعتقد كينيا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون شديد الاحتراس ضد هذا الاتجاه.

وأخيرا، ستواصل كينيا الاشتراك بنشاط في الفريق العامل المعني بالوثائق والاجراءات التابع لمجلس الأمن، الذي نعتقد أنه أتاح لضوء قوي من الشفافية أن يسطع في سماء المجلس. وإنه لأمر جيد في حد ذاته أن نعد تقارير نوعية، لكن ما هو أكثر أهمية ألا نجعل المجلس أكثر شفافية فقط، بل أكثر فعالية من خلال جعل عمله وقائيا يستبق الأحداث بدلا من أن يأتي كرد فعل عليها.

السيد دوفال (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذه المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تلقى الترحيب بوصفها ممارسة في الشفافية وتذكره بأن مجلس الأمن تملكه عضوية الأمم المتحدة بأسرها، وإننا نشكر الممثل الدائم لشيلي، على عرضه التقرير على الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، فإن وفد بلادي يقدر تقديرا كبيرا الجهود المبذولة في جانب الدول الأعضاء فرادى في المجلس لتعزيز الشفافية في عمليات مجلس الأمن. فجلسات الإحاطة الإعلامية اليومية مفيدة، ونحن نقر بالاهتمام الذي أولاه رؤساء المجلس لهذه الممارسة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد يكون محط تقدير فتح باب جلسات المجلس أمام الدول غير الأعضاء، وهي جلسات ذات طابع إعلامي أساسا، بما في ذلك بعض الإحاطات الإعلامية من جانب الأمين العام وغيره من ممثلي الأمم المتحدة، والجلسات التي تعقد الآن في إطار صيغة أريا.

ولقد تشجع وفد بلادي بالجهود التي بذلها بعض أعضاء المجلس لتوفير إمكانية الوصول الى مصادر المعلومات الإضافية، ونعتقد أن من المناسب تماما أن يستفيد المجلس من الخبرة الفنية لممثلي المنظمات غير الحكومية. ولكن من الخطأ أن تتاح للمنظمات غير الحكومية إمكانية أكبر للوصول الى المجلس من الدول الأعضاء. ويتمثل هذا التعارض في التجربة التي مر بها وفد بلادي. وعندما اضطلعت كندا بولاية من مجلس الأمن لقيادة قوة متعددة الجنسيات في شرق زائير، وجدت نفسها مستبعدة من مناقشة المجلس للأزمة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية.

وتؤيد كندا آليات أخرى، مثل مجموعة أصدقاء الأمين العام، التي وفرت، لا سيما في حالة هايتي، للبلدان التي لديها اهتمام بمسألة من مسائل مجلس الأمن درجة من التأثير في مداولات المجلس. ومع ذلك، نرحب أيضا بالجهود التي من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء، التي تأثرت مباشرة بإجراء للمجلس، إمكانية الإعراب عن آرائها مباشرة أمام المجلس بكامل هيئته قبل اتخاذ القرارات في المشاورات المغلقة. وهذا يشمل كبار المساهمين بالقوات، الذين ينبغي أن تكون لهم مدخلاتهم في القرارات التي قد تؤثر على حياة مواطنيهم. ونعتقد أن زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في هذه المجالات ليس من شأنها سوى تعزيز مصداقية المجلس وفعاليته.

ولقد استمعنا باهتمام هذا الصباح للبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا. وإننا نتفق معه تماما بأن الشفافية تتوقف على الدول الأعضاء العاملة في المجلس. ولا نعتقد أن التحسينات في الشفافية وأساليب العمل ينبغي أن تنتظر حتى تنفذ إصلاحات مجلس الأمن تنفيذا تاما. والواقع أن الإسهام في هدف تحقيق المزيد

من الشفافية في أساليب عمل المجلس هو أحد المقاصد الرئيسية لكندا من تقديم ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بجدول الأعمال المضموني للمجلس، يتكلم التقرير المعروض علينا عن محاولة مجلس الأمن للتصدي لمسائل صعبة مثل إزالة الألغام في سياق عمليات حفظ السلم، وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم، وحماية اللاجئين والمشردين. وإننا نشيد بجهود المجلس. وترشيحنا للمقعد غير الدائم توجهه رغبة في الإسهام بصورة كبيرة في جهود المجلس لتحقيق تقدم بشأن هذه المسائل والمسائل ذات الصلة، التي تتضمن الآثار المترتبة على الأمن الإقليمي جراء الاتجار بالأسلحة الصغيرة.

وهناك دور تضطلع به جميع الدول الأعضاء في ضمان أن تظل الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بولاية السلم والأمن، وهذه الولاية، بالإضافة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقع في صلب مقاصدها.

والتقرير المعروض علينا يشهد على الانخفاض في حجم عمليات حفظ السلم التي يضطلع بها مجلس الأمن. ودعونا نتذكر، أنه قبل سنتين فقط، كان هناك ٠٠٠ ٨٠ فرد من أفراد قوات حفظ السلم يعملون في خدمة الأمم المتحدة في أنحاء العالم. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦، انخفض هذا العدد الى ٣٠٠ ٢٦. ويتوقع حاليا أن ينخفض هذا العدد الى ١٣٠٠٠ بحلول نهاية هذا العام، و ٣٠٠٠ منهم سيكونون من الشرطة المدنية.

ونشعر بالقلق إزاء الواقع المؤسف وهو أن عدد النزاعات في العالم لم ينخفض بأي شكل من الأشكال. ولا نعتقد أن الجواب على ذلك يتمثل دوما في وزع المزيد من أفراد حفظ السلم. بيد أننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تظل منخرطة في مهمة حفظ السلم. وهناك اتجاه متزايد لأن يعتمد المجلس بدلا من ذلك على "تحالفات الراغبين" المتعددي الجنسيات للاضطلاع بوظائف وولايات حفظ السلم. ولئن كنا نقر بأن هذه التحالفات تكون في العديد من الحالات الآلية الوحيدة الناجعة لحسم الأزمة، فإننا نحث المجلس على أن يظل لاعبا رئيسيا؛ وأن وزع قوات متعددة الجنسيات لا يعني لوهلة أن المجلس ينبغي أن يغسل يديه من المسألة. فالمجلس بوصفه الخبير العالمي في حفظ السلم، لا يزال يتعين عليه الاضطلاع بدور هام.

وترحب كندا بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وهذا واضح في التقرير. وهذه الهيئات أصبحت أدوات فعالة للنهوض بالسلم والأمن الإقليميين، فعلى سبيل المثال، ينبغي الإشادة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الخماسية التابعة لها على نجاحهما في تأمين الدعم لخطة السلام في سيراليون التي وضعتها الجماعة الاقتصاية لدول غرب أفريقيا.

وتؤيد كندا التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في مجال تطوير آليتها لمنع الصراع وإدارته وحسمه. ونتطلع الى مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء القدرات اللازمة لممارسة الدبلوماسية الوقائية، بحيث يمكن حسم الأزمات في مرحلة مبكرة ويكون بإمكاننا أن نتطلع قدما الى اليوم الذي لا تعود فيه هناك أية حاجة لحفظ السلام.

وختاما، يعرب وفد بلادي عن تقديره الهائل للجهود الجارية التي يبذلها مجلس الأمن في اضطلاعه بولايته. وننوي اليوم أن نقدم ملاحظات بناءة بهدف مساعدة المجلس في الاضطلاع بالتزاماته. ويمكن للمجلس أن يواصل الاعتماد على تعاون كندا.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أولا، أود أن أشكر السفير خوان سومافيا، سفير شيلي، على عرضه الدقيق لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

ونحن جميعا منخرطون في مناقشة الجوانب الهيكلية للأمم المتحدة، ولكن يجب ألا يؤخرنا ذلك عن العمل على أساس الهياكل القائمة من أجل تحسين شفافية أجهزتها الرئيسية. وبعبارة أخرى، لا يمكن للآمال المشروعة في أن يسفر الإصلاح عن منظمة أكثر كفاءة وديمقراطية أن تقف في وجه الحاجة الماسة إلى تحسين المؤسسات التي لدينا الآن.

ويبدو لنا أن هذا الاستنتاج ينطبق بصورة أساسية على عمل مجلس الأمن. وألاحظ أن تقريره، الوارد في

الوثيقة A/52/2، يتضمن بعض التحسينات، بالمقارنة بالتقرير المقدم عام ١٩٩٦. وأحد هذه التحسينات هو تضمين التذييل العاشر قائمة باجتماعات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات، برئاسة رئيس مجلس الأمن.

ويسرنا أيضا أن نرى أن هذا التقرير عندما يشير إلى النتيجة التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات، يستنسخ الوثيقة S/1997/451، التي تسرد مختلف العناصر التي يجب أن يحتويها تقرير المجلس.

ونرى أن القرار بإدراج تقييم رؤساء المجلس السابقين في التقارير المستقبلة تقدم مشجع. ونحن ممتنون بوجه خاص للوفود التي سبق وأن عممت هذا التقييم عن الأشهر التي تولوا الرئاسة أثناءها. ونشير هنا بوجه خاص إلى السويد والمملكة المتحدة. وهذا التقييم خطوة هامة، وإن كانت محدودة ومؤقتة، صوب قدر أكبر من الشفافية. حيث أنه يتيح سجلا مكتوبا لبيانات الرئيس للصحافة فيما يتعلق ببعض البنود التي تدرس في المشاورات غير الرسمية. والوفود التي شجعت ممارسة التقييم الرئاسي، مثل شيلي وكوستاريكا، وبخاصة البرتغال، وكذلك السويد واليابان ومصر وأنغولا وكينيا وغيرها، جديرة بامتنان كل الدول الأعضاء.

ودون أن ننتقص من هذا التقدم، نلاحظ أيضا أن تقرير مجلس الأمن لهذا العام، بعكس تقرير العام الماضي، لا يخبرنا عن عدد المشاورات غير الرسمية التي أجريت، بل لا يشير إلا إلى الوقت الذي استغرقته هذه الاجتماعات. ونعتقد أن عدد المشاورات غير الرسمية التي يعقدها مجلس الأمن خلال عام، ليس مجرد مسألة نافلة أو سطحية. بل على العكس، هذه المعلومات تعطي غير الأعضاء فكرة عن مدى إدارة أعمال المجلس بإجراءات لا سجل لها على الإطلاق.

وفضلا عن ذلك. عندما رفعت الأمانة العامة تقرير مجلس الأمن، أكدت أنه يتضمن معلومات أكثر عن الأعمال التي اضطلعت بها مختلف لجان الجزاءات. وهذا أمر حسن. إلا أننا لا نرى تقدما بالنسبة لكمية المعلومات المقدمة أو فحواها. ولما كانت هذه التقارير تتعلق إلى حد ما بالأنشطة التجارية، فإن قدرا أكبر من الشفافية يساعد على تحاشي المشاكل والمحاولات المؤسفة لمخالفة الجزاءات، وهي محاولات تحدث أحيانا لسبب محدد وهو النقص في المعلومات المتوفرة.

والممارسة التي اتبعها الرؤساء المتعاقبون للمجلس، وهي إحاطة الوفود غير الأعضاء علما، أصبحت الآن تقليدا راسخا يلقي التقدير الملائم من معظم الدول الأعضاء. ونأسف لأنه لا يجري في هذه الجلسات الإعلامية تقديم معلومات للدول الأعضاء أكثر من المعلومات التي تظهر في الصحافة. ويشير تقييم أجراه رئيس سابق لمجلس الأمن إلى أنه ولئن كانت الصلات بين الرئيس والصحافة تجري يوميا، فإن صلاته بالبلدان غير الأعضاء في المجلس تقتصر على الأيام التي تجري فيها مشاورات غير رسمية. ومن الواضح أن هذا التحليل لا يبعث على ارتياح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويفسر إلى حد ما سبب قلّة عدد الحاضرين في هذه الجلسات الإعلامية.

لا خلاف حول أهمية إبقاء وسائل الإعلام على بينة مما يحدث في مجلس الأمن. إلا أن من الصعب في نفس الوقت أن نقبل أن تحصل عواصمنا نفسها على المعلومات عن طريق الصحافة، وهي معلومات يجب أن نحصل عليها، بكل حق، بطريقة مباشرة وفي نفس قاعة المجلس.

وفضلا عن ذلك، إذا جرى إبقاء الرأي العام والبرلمانات على هامش أهم جوانب أنشطة الأمم المتحدة، وهما السلم والأمن، سيكون من الصعوبة بصفة متزايدة أن تقبل هذه القطاعات الجوهرية أن تنتفع بما تقدمه هذه المنظمة في وقت تنشب فيه الأزمات وتشح فيه الموارد في الميزانيات الوطنية.

ويجب ألا يكون تقرير المجلس المصدر الوحيد للمعلومات المتعلقة بعمل المجلس. وقد كان سجل ممارسات مجلس الأمن إحدى الوسائل التي تتيح للدول الأعضاء أن تتعرف على السوابق التي يتبعها المجلس في تفسيراته للميثاق ولنظامه الداخلي.

جاء نشر هذا التقرير متأخرا أكثر من ١٠ سنوات عن التاريخ الذي حدد لنشره، مما يخلق صعوبات للبلدان التي تصبح أعضاء في مجلس الأمن وللصحافة وللبرلمانيين، الذين لا يستطيعون أن يفهموا كيف يمكن

لجهاز رئيسي للأمم المتحدة أن يقبل مثل هذا القصور. ولذلك، يجب تجميع ممارسته الفعلية بموضوعية لضمان أن تلم بها جميع المجموعات. ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة باستكمال هذه المادة بسرعة، التي عانى نشرها من قيود الميزانية التي لا تتفق مع الأهمية التي نوليها لمجلس الأمن.

وكثيرا ما حثت الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، البلدان على احترام المبادئ التي تستند إليها الشرعية الديمقراطية. وآخر هذه الحالات قضية سيراليون. ولسوء الطالع، يرى الرأي العام أن الإجراءات التي اتبعها مجلس الأمن لا تبدو متمشية مع هذه المبادئ. فعدم الشفافية واضح عندما تتخذ قرارات في جلسات لا يحضرها الأعضاء الآخرون في الأمم المتحدة وعددهم ١٧٠ دولة. بل من الأصعب أن نعلل للرأي العام أنه في هذه المشاورات غير الرسمية يقدم مسؤولون رفيعو المستوى في الأمانة العامة تقارير لا يطلع عليها الأعضاء الآخرون في الأمم المتحدة، الذين يسهمون في تمويل المنظمة. وهذه ممارسة ضارة جدا لأنها تزيد من صعوبة اختراق جدار العزلة القائم لا بين مجلس الأمن وأعضاء المنظمة الآخرين فحسب، بل بينهم وبين مسؤولي الأمانة العامة المهمين أيضا.

هذا ليس شاغلا لوفد الأرجنتين فقط. ففي عام ١٩٩٤، حث وزير خارجية فرنسا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن وفاعل يومي في الشؤون العالمية، مجلس الأمن على أن يلجأ بقدر أكبر إلى المناقشة العلنية في اتخاذ قراراته. كذلك في عام ١٩٩٢ شدد السيد مومبينغيغوي، وهو سفير أفريقي موقر وممثل لأكبر مجموعة إقليمية في هذه الجمعية، على مدى أهمية صمود أي قرار يتخذه المجلس للنظر المتعمق لبقية الدول الأعضاء.

تصبح مصداقية أي منظمة في مهب الريح عندما يُلاحظ أنها تطبق معايير مزدوجة. فالديمقراطية أساسية دائما لنظمنا السياسية المحلية وكذلك لإجراءات عمل مجلس الأمن. ولهذا السبب، وفضلا عن بعض التدابير الإيجابية التي أشرنا إليها سابقا، فإن الشفافية ستتحقق، أولا، عندما تقدم تقارير الأمانة العامة بحضور ممثلي البلدان ذات السيادة، وثانيا، عندما تصبح جلسات المجلس المفتوحة إجراء روتينيا - كل هذا دون إضعاف عملية المشاورات، المتأصلة في الدبلوماسية والتي تفترض قدرا من السرية.

وهنا، أود أن أشدد على أنه فيما يتعلق بالشفافية وأساليب التصويت، تفخر الأرجنتين بحفاظها على علاقة تعاون وثيق مع وفد نيوزيلندا، الذي أبلغني أنه يتشاطر مع وفد الأرجنتين النقاط التي أثرناها الآن.

بالنسبة للدول الأعضاء، التي يتعين عليها تمويل هذه المنظمة، لا سيما في سياق التفاوض بشأن جدول أكثر إرهاقا للأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، ينبغي لها أن تفهم أن عملية الإصلاح وحدة واحدة. وبالنسبة لعمل مجلس الأمن، فإن الإصلاح ضروري، وما فتئت الدول الأعضاء تدعو إليه منذ سنوات عديدة. والذين وضعوا، في محاولة لمنع نشوب الحروب، نظاما متعدد الأطراف يستبعد السرية والإجراءات غير الشفافة من العلاقات الدولية يُنظر إليهم اليوم على أنهم آباء التضامن الجماعي. ونحث البلدان التي ورثت تراثا من الديمقراطية والشفافية على استخدام هيبتها ونفوذها لجعل هذا التراث فعالا حقا في وقت توجد فيه رغبة في إعادة تشكيل هيئات هذه المنظمة، دون استثناءات جديدة ولصالح كل البلدان الأعضاء الـ ١٨٥ على حد سواء.

السيد ساينس بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة لتقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة عن عمله أثناء الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وأثناء النصف الثاني من الفترة قيد النظر، كان لوفد بلدي شرف شغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن المخصصة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وسعت كوستاريكا إلى أن تكون جديرة بتمثيل مجموعتها في أهم جهاز وللنهوض بالقيم الأساسية لسياستها الخارجية، وهي: تشجيع حقوق الإنسان، واحترام القانون الإنساني الدولي؛ واحترام مبدأ عدم التدخل، والامتثال لحظر استخدام القوة، وتشجيع الديمقراطية بوصفها السبيل الأمثل لإعمال حق الشعوب في تقرير المصير. بالتأكيد، لم تكن هذه المهمة سهلة.

يعالج مجلس الأمن أخطر الحالات وأكثرها حساسية، التي تؤثر على العلاقات الدولية ويمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين. وبفضل التعاون النشط بيـــن مختلف أعضاء هذا الجهاز الرئيسي تم الحفاظ على هذه القيم الأساسية في فكر وممارسة هذا الجهاز البالغ الأهمية من أجهزة الأمم المتحدة. وستظل كوستاريكا ملتزمة التزاما كاملا بمواصلة النهوض بهذه القيم في عملها في مجلس الأمن في المستقبل.

إلا أنه لا يمكنني أن أغفل الحديث عن مسألة الشفافية في إجراءات مجلس الأمن وعن شكل تقريره. فبالنسبة للشفافية في الإجراءات، ينبغي ملاحظة ثلاثة اهتمامات يجب أن تحترم وأن ينظر فيها.

أولا، ثمة اهتمام مشروع تماما لدى أعضاء الأمم المتحدة بضرورة أن تكون أنشطة مجلس الأمن شفافة. وينبثق هذا الاهتمام عن أن مجلس الأمن بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، يتصرف نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة عندما يمارس مهمته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق فإن أنشطة مجلس الأمن لا يجوز، ولا يمكن، أن تظل سرا على أعضاء المنظمة.

ثانيا، وما دامت رغبة أعضاء المنظمة وأعضاء مجلس الأمن هي أن تكون أنشطة المجلس فعالة، ففي بعض الحالات تكون السرية والخصوصية مسألة ضرورية عندما يتخذ المجلس قراراته. وهذه النقطة، وإن كانت مثار خلاف، تبدو وجيهة في نظر وفد بلدي.

ثالثا، يحتاج مجلس الأمن الى أن يحصل من الدول الأعضاء على أكبر قدر ممكن من المعلومات، وهذا - الى جانب المعيار الأساسي المتعلق بالأصول الواجب اتباعها - يفسر السبب في وجود المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، واللتين تسمحان للدول الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء في مجلس الأمن بأن تشترك، دون حق التصويت، في مناقشات المجلس. ومن ثم، فإن وفد بلدي، على غرار أعضاء آخرين غير دائمين في مجلس الأمن، أيد مرارا وتكرارا عقد مزيد من المناقشات العامة.

والاهتمام بزيادة الشفافية لا يمكن الاستجابة له بالكامل ما لم تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة من مراقبة جميع أعمال مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، لعله يكون من المستصوب - وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وكذلك المادتين ٣٧ و ٣٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس - أن تشارك هذه الدول في كل المناقشات، وأن تبلغ بجدول أعمال الجلسات قبل انعقادها بوقت كاف. وهذا بالطبع يتضمن تزويدها بتفاصيل عن "المسائل الأخرى". وهكذا يكون مجلس الأمن أكثر إطلاعا على مواقف وآراء المجتمع الدولي الذي يعمل نيابة عنه.

ومن المؤسف أن الممارسة الحالية التي يتبعها مجلس الأمن تحد بدرجة كبيرة من عقد جلسات علنية. ولا بد من تصحيح هذا الاتجاه. فمن الضروري عقد مزيد من الجلسات العلنية. وبصفة خاصة لا بد من عرض ومناقشة تقارير الأمين العام أو ممثليه في جلسات عامة. وكوستاريكا لا ترى أي مبرر لإجراء هذه المناقشات أثناء "مشاورات غير رسمية". وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن يصف الأمين العام بعض المعلومات بأنها سرية، وألا تتمكن أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة من الوصول اليها. ومن المستصوب في هذا الصدد، أن تطلع جميع الوفود على تقارير الأمين العام الخطية. ويعتقد وفد بلدي، فضلا عن ذلك، أن عقد مزيد من الجلسات العلنية من شأنه، الى حد بعيد، أن يحل المشاكل المثارة حول شكل تقرير المجلس، حيث ستتوفر لدينا تفاصيل كاملة عن معظم المناقشات.

ومن جهة أخرى، لا يمكن لوفد بلدي أن ينكر أن المشاورات غير الرسمية التي يجريها مجلس الأمن تلعب دورا بالغ الأهمية في الحالات التي تقتضي فيها الطبيعة الحساسة للمسائل المطروحة إجراء مناقشات سرية خاصة، أو في الحالات التي تكون فيها عملية صنع القرار أيسر كثيرا عندما تقل المناقشات الرسمية. ولهذه الأسباب، لا يحبذ وفد بلدي في الوقت الحالي إلغاء هذا النوع من الاجتماعات أو إعداد محاضر لها، أو إتاحة معلومات مفصلة عن المناقشات التي تجري فيها. ومع ذلك، نعتقد أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تكون بعد الآن هي الاستثناء وليست القاعدة.

ولا يفوت وفد بلدي أن يعرب عن سعادته بقرار مجلس الأمن الوارد في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بتغيير شكل تقريره، وبأن

يتضمن التقرير التقييمات التي يعدها رؤساء المجلس على مسؤوليتهم لأعمال المجلس عن الفترة التي تولوا فيها منصب الرئاسة. ونثق بأننا سنلمس الأثر الإيجابي لهذه التغيرات في تقرير المجلس عن الفترة الراهنة. ومع ذلك، نسلم بأن هذه القرارات ليست سوى خطوة أولى في سبيل زيادة الشفافية والفعالية في عمل هذه الهيئة البالغة الأهمية. والمطلوب هو بذل جهود مستمرة ومتضافرة لكفالة أن يقدم مجلس الأمن تقارير واضحة لمن يمثلهم.

وأخيرا، أود باسم وفد بلدي، أن أشكر صديقنا السفير خوان سومافيا، ممثل شيلي الدائم، على عرضه لتقرير مجلس الأمن، كما نشكره على إدارته القديرة لمناقشات المجلس في هذا الشهر.

السيدة أوسبينا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر رئيس مجلس الأمن على عرضه تقرير المجلس عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الوارد في الوثيقة A/52/2.

يرحب بلدي بالجهود المبذولة في مجلس الأمن لإدخال تحسينات في تقريره.

ونحيط علما مع الاهتمام بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في المجلس بتعديل تقاريره السنوية في المستقبل، مراعيا الآراء المعرب عنها فيما يتعلق بشكله الحالي، على النحو الوارد في الفصل ٢٨ باء من التقرير، وفي الفقرة ٢ من مذكرة رئيس المجلس، الوثيقة S/1997/451 المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتلك المذكرة تتضمن أيضا تفاصيل هامة عن محتوى التقرير في شكله الجديد الذي سيتضمن معلومات تتعلق بعمل الأجهزة الفرعية للمجلس بما فيها لجان الجزاءات، وكذلك معلومات تتعلق بوثائق المجلس وأساليب عمله وإجراءاته.

ونخص بالذكر الفقرة ٥ من المذكرة، والتي جاء فيها أن التقرير سترفق به، كإضافة له، تقييمات موجزة لأعمال المجلس قد يرغب الممثلون الذين أتموا مهامهم كرؤساء لمجلس الأمن في إعدادها بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس، من الأشهر التي تولوا فيها رئاسة المجلس. ومن المؤسف أن هذه الإضافة، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في المجلس، ستكون على مسؤولية الرؤساء السابقين الخاصة، ولن تكون ممثلة لآراء المجلس. ونحن ننتظر باهتمام بالغ الإضافة التي سترفق بالتقرير، والتي ستتضمن تقييمات الرؤساء، التي أشير اليها في الفقرة ٥. ومع اعترافنا بالطبيعة الإيجابية لهذه التطورات، نشدد على ضرورة أن يولي المجلس الاهتمام الواجب لجميع الجوانب المشار اليها في قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١، ولا سيما تلك الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق.

ونود أن نشجع المجلس على مواصلة تحسين نظامه المتعلق بإعداد التقارير. كما نأمل أن يقوم المجلس، كلما اقتضت الضرورة، بتقديم تقارير خاصة، كما ورد في الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وفي الفقرة ٥ من منطوق القرار ١٩٣/٥١.

إن تقديم تقرير أكثر موضوعية من شأنه أن ييسر على الجمعية العامة أن تنظر فيه، وهو ما أوصى به الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وعلى أساس هذا التقييم، سيتطلب الأمر إجراء مشاورات غير رسمية، في أعقاب المناقشة التي تجري في الجلسات العامة، للنظر في ضرورة التدابير التي سيكون على الجمعية العامة أن تعتمدها على أساس المناقشة، ومحتوى تلك التدابير.

وكما أوصى الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، النظر في الأمر ينبغي ألا يعتبر منتهيا بل ينبغي أن يظل مفتوحا حتى يمكن - عند الضرورة - إجراء مناقشات جديدة خلال العام، آخذين في الحسبان - في جملة أمور - تقديم تقارير جديدة.

السيد فاسيلييف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن جمهورية بيلاروس تعلق أهمية كبرى على عمل مجلس الأمن بصفته الجهاز الرئيسي التابع للأمم المتحدة المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وقد استمع وفد بلدنا باهتمام الى البيانات التي أدلى بها متكلمون سابقون، والتي تضمنت - في رأينا - مقترحات مثيرة بناءة بشأن كيفية تحسين عمل مجلس الأمن. ونحن نوافق على معظم هذه المقترحات. ولذلك سأقصر كلامي

على الإدلاء بتعليقات مختصرة قليلة بشأن إعداد تقارير مجلس الأمن والنظر فيها.

إننا نلاحظ التغيرات الإيجابية التي حدثت في إعداد تقرير مجلس الأمن، والتي ينبغي أن تؤدي الى المزيد من التحسينات في الجزء الموضوعي بتعزيز طابعه التحليلي. ونحن نعتقد أيضا أن إرفاق إضافة الى تقرير مجلس الأمن من شأنه أن يكون إيجابيا. وهذه يمكن أن تحتوي على تقييمات موجزة لعمل المجلس يعدها الممثلون الذين أنهوا مدد عضويتهم في الرئاسة، وإن كانت هذه التقييمات قد تعكس الآراء الشخصية لأولئك الممثلين. وهذه البداية المفيدة من شأنها أن تكون خطوة نحو جعل تقرير المجلس أكثر تحليلا.

ونحن نعتقد أن من الممكن تحسين تقرير مجلس الأمن بإجراء دراسة أولية أكثر شمولا لمشاريع التقارير الخاصة به في اجتماعات مفتوحة، وتقديم وصف تحليلي لأهم قرارات المجلس، وللأسباب التي اتخذت هذه القرارات من أجلها والمصاعب التي اعترضت عملية صنع القرار. وسيكون من المفيد أيضا تنفيذ إجراء يمكن بمقتضاه عرض تقرير المجلس بواسطة الرئيس أو ممثل لأحد أعضائه الدائمين على أساس التناوب من دورة لأخرى من دورات الجمعية العامة. ونحن نعتقد أن هذا من شأنه أن يعزز التفاعل الملموس بين الجمعية العامة والمجلس، ويزيد ليس فقط اشتراك الأمانة العامة، وإنما أيضا أعضاء المجلس، في عملية إعداد التقارير. وفي أعقاب مناقشة أي بند من البنود، سيكون من المفيد أن يدلي رئيس المجلس أو ممثل لأحد الأعضاء الدائمين، على أساس التناوب، بيانا اختتاميا يعطي رد فعل أوليا للمقترحات والتوصيات المطروحة.

أود أن أعرب عن الأمل في أن تؤخذ التعليقات التي أدلي بها هنا في الاعتبار عند إعداد ومناقشة تقارير مجلس الأمن في المستقبل، وأن نسهم بشكل عام في تحسين عمله.

السيد تاخت - رافانشي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أشارك المتكلمين الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن التقدير لرئيس مجلس الأمن، السفير سومافيا، الممثل الدائم لشيلي، لتقديمه تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة.

ووفد بلدي يرحب بهذه الفرصة للإعراب عن آرائه بشـــأن عمل مجلس الأمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وهذه الآراء يمكن أن تقسم الى جزئين: تلك المتعلقة بجوهر وطبيعة عمل وقرارات المجلس، وتلك المتعلقة بوسائل عمله وإعداد تقاريره وعملية صنع القرارات.

يعترف وفد بلدي بأن بعض التقدم أحرز مؤخرا في المجلس لجعله أكثر شفافية وديمقراطية وأكثر مواءمة مع طابع الائتمان الذي يتسم به. وكما أشار متكلمون عديدون سبقوني، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به - وهذا موضوع سأعود اليه فيما بعد.

إننا نرى أن قرارات مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين - وهي موضوع الجزء الأول من التقرير الحالي - ستكتسب المزيد من المشروعية، والسلطة والمصداقية إذا أيدتها تأييدا تاما جميع الدول الأعضاء، ونظرت إليها الأطراف المتنازعة على هذا النحو.

في الظروف الراهنة، حيث يمكن لأعضاء المنظمة أن يقدموا مدخلا قيما الى المجلس دون القيود القديمة الخاصة بعالم عصر الحرب الباردة الثنائي القطبية، ينبغي أن يكون مجلس الأمن قادرا على الاستفادة من ثقل الجمعية العامة ليطلب توصيات - وفقا للمادة ١٢ من الميثاق - فيما يتعلق بالنزاع أو الحالة قيد نظر المجلس. ووفقا لهذا الخط من التفكير، ينبغي القيام بمحاولات للنظر بدلا من ذلك في كيفية تفسير المادتين ١٠ و ١١ في ضوء الحقائق الراهنة لإعمال دور الجمعية العامة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

ولا تزال جمهورية إيران الاسلامية ترى أنه ينبغي دائما توخي منتهى الحذر عند اللجوء الى الفصل السابع. ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يعزز اتصالاته بطريقة مستدامة مع الأطراف المتنازعة باستخدام جميع الوسائل الممكنة. والمفهوم الخاص بمجلس أمن يسعى بشكل نشط الى تحقيق الحلول السلمية عن طريق الدبلوماسية أقوى الى حد كبير وأكثر كفاية من ذلك المفهوم الذي يرى مجلس الأمن هيئة ذات سطوة تسعى دائما الى اتخاذ تدابير قسرية تدخلية لأية مشكلة دولية

بسبب افتقارها الى بعد النظر أو الصبر أو الإنصاف أو هذا كله معا.

في حالات الاشتراك العسكري الأجنبي من جانب دولة أو مجموعة من الدول في دولة أخرى لبدء تنفيذ قرار لمجلس الأمن صدر وفقا للفصل السابع من الميثاق، يجب على المجلس أن يواصل اشتراكه بنشاط، ويجب أن يتولى المسؤولية الكاملة عن الأسلوب الذي تنفذ به قراراته. ويجب على مجلس الأمن أن يتجنب النهج المفضل حديثا الخاص بتفويض السلطة لكيانات خارج الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا النهج، إذا استخدم بشكل متكرر، سينال من سلطة ومصداقية المجلس والمنظمة في مجموعها.

وإذ أعود الى وسائل عمل وإعداد تقارير المجلس، لا بد لي من القول بأن التقرير الحالي الى الجمعية العامة يفتقد ما يتوقع من المجلس أن يقوم به وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. والتقرير يقصر فعلا عن توفير ما يعد به في المقدمة: أن يكون دليلا إرشاديا لأنشطة مجلس الأمن. كيف يمكن أن يسترشد غير أعضاء المجلس بتقرير لا يقدم تحليلا لقرارات المجلس أو لمشاكله ونجاحاته، ولا للدروس المستفادة من أنشطته السابقة. إن التقرير تجميع لوثائق منشورة مفيدة الى حد كبير لمن يهتمون بالدراسة التاريخية لمجلس الأمن.

أشار متكلمون سبقوني الى عيوب التقرير، ونحن نوافق على ما قالوه موافقة كاملة. واسمحوا لي بأن أسترعي الانتباه الى عيب آخر قد يكون غير تقليدي. الجزء الثالث من التقرير الذي يتعلق بعمل لجنة الأركان العسكرية يتكون من ثلاثة أسطر كاملة فقط. وفي ضوء الحاجة الى الشفافية والاتصال الفعال بين المجلس والجمعية العامة، لست متأكدا من أن تقديم بعض المعلومات العريضة بشأن الموضوعات التي عرضت على اجتماعات للجنة الأركان العسكرية التي عقدت والتي يبلغ عددها ٢٦ اجتماعا كان من شأنه أن يقوض سلامة عمل اللجنة.

ونحن نرى أن مجلس الأمن يمكن أن يعزز مصداقيته لو تجاوب مع الآراء التي أعرب عنها أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق باعتماد المزيد من التدابير لإضفاء الطابع الديمقراطي والشفافية على أساليب عمله واتصالاته بالجمعية العامة. إن تقرير المجلس بحاجة الى تحسين ليصبح أكثر تحليلا، مع تقييم الأنشطة السابقة، وبخاصة تلك المتصلة بعمليات حفظ السلام.

وينبغي أن يحتوي التقرير أيضا على معلومات بشأن المشاورات غير الرسمية الجامعة، حيث تتخذ معظم القرارات الهامة. وأحد الأساليب للقيام بذلك هو إرفاق شرح عن ممارسة الإحاطات الإعلامية التي نرحب بها والتي تعقدها رئاسة المجلس للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. إضافة كهذه إلى التقرير يمكن أن تكون دافعا لإعطاء بنية ومضمون لهذه الإحاطات الإعلامية. ويمكن اعتماد النهج نفسه بالنسبة للإحاطات الإعلامية التي يعقدها رؤساء اللجان الفرعية لمجلس الأمن.

ينبغي النظر أيضا في إمكانية قيام أعضاء مجلس الأمن بعقد إحاطات إعلامية منتظمة لأعضاء مجموعاتهم الإقليمية.

ينبغي للجمعية العامة أن تطور، في الأفرقة العامة المختصة وفي ضوء الحقائق المعاصرة، مبدأ توجيهيا يُوصي به مجلس الأمن بشأن عدد التقارير التي ينبغي أن تتسلمها ومعنى عبارة "إذا اقتضت الحال" في التقارير الخاصة، في سياق المادة ٢٤.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي، والشفافية والإنصاف وقبل كل شيء الاعتبارات العملية على أساليب عمل المجلس، تتطلب تنفيذا أوسع للمادة ٣١ من الميثاق التي تسمح لكل دولة ليست عضوا في مجلس الأمن أن تشترك في المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس عندما ينظر في أي مسألة تؤثر بوجه خاص على مصالح تلك الدولة.

وتتطلب نفس المبادئ أن يعقد المجلس المزيد من الجلسات في شكل رسمي. والجلسات التي لها طبيعة غير رسمية مثل الإحاطات الإعلامية التي يعقدها الأمين العام أو الممثلون الآخرون في الأمم المتحدة، تعتبر بداية حسنة.

ويعمل مجلس الأمن نيابة عن العضوية العامة للأمم المتحدة وهو يحتاج بهذه الصفة إلى الدعم الكامل

للجمعية العامة حتى يفي على نحو فعال بولايتها. وتتطلع الجمعية العامة، كما ظهر في الدراسة الراهنة لتقرير المجلس، إلى حوار صحي وعلاقات حسنة مع المجلس، بالإضافة إلى وجود وسائل اتصال فعالة ومستمرة معه وينبغي للمجلس أن يتطلع إلى هذا أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتقرير مجلس الأمن (A/52/2)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١ من جدول الأعمال.

إعلان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن ما يلي فيما يتعلق بالأنشطة التالية.

سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٩٧ صباح يومي الثلاثاء والأربعاء ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيجري إعلان التبرعات لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٨ صباح الجمعة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيعقد الاجتماع الدولي الخاص لدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الدولية إلى المناطق المضارة بكارثة تشيرنوبل صباح يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيجري إعلان التبرعات لبرامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لعام ١٩٩٨ صباح يوم الثلاثاء ٢ كانون الأول/ديسمبر.

والمرجو من الأعضاء مراجعة إعلانات اليومية للحصول على مزيد من التفاصيل عن هذه الأنشطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠